الأمم المتحدة

A/60/274

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البندان ٥٩ (أ) و ٦٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:

الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

النهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل، إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً واستكمالاً لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٤. ويتابع التقرير التقدم العام الذي أحرزه الصندوق ويسلط الضوء على النتائج الملموسة في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات الخاص به للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وذلك أثناء السنة المشمولة بالاستعراض. ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات عن الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز الفعالية الإنمائية والتنظيمية للصندوق.

* A/60/150.

200905 190905 05-46646 (A)
0546646

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – إدارة البرنامج والإدارة المالية	٣-٧٦	٣
ألف – لمحة عامة	٣-٨	٣
بـاء – فعالية التنمية	٩-٤٥	٦
جيم – الفعالية التنظيمية	٤٦-٧١	١٧
دال – التحديات والأولويات المستقبلية	٧٢-٧٦	٢٥
ثالثا – التوصيات	٧٧	٢٧

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير استعراضاً واستكمالاً لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٤. ويتابع هذا التقرير التقدم المحرز ويبرز النتائج الملموسة في تنفيذ العام الأول من الإطار التمويلي المتعدد السنوات الخاص به للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات (انظر الفصل الثالث)، بناءً على الاستعراض السنوي الذي أجرته اللجنة الاستشارية للصندوق بشأن الطريقة التي يمكن بها زيادة تعزيز فعاليته.

٢ – كان عام ٢٠٠٤ السنة الأولى من فترة العضوية، ومدتها ثلاث سنوات، لأعضاء اللجنة الاستشارية (الأردن وسلوفينيا وكندا والمكسيك والنيجر). وقدم أعضاء اللجنة، برئاسة الأردن، توجيهاً ومشورة قيّمين للصندوق.

ثانيا – إدارة البرنامج والإدارة المالية

ألف – نظرة عامة

٣ – في آذار/مارس ٢٠٠٥، أبرز استعراض السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين[(١)] الجوانب الفريدة للتقدم المحرز في تنفيذه، والثغرات المتبقية في كل منطقة من العالم. وتؤدي النتائج العامة للاستعراض إلى إيجاد وتعزيز مبادرات بهدف تقوية القدرات الوطنية على التنفيذ والمسائلة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار منهاج العمل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وأكثر من ١٢٠ خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة.

٤ – ويتابع التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج التي أبرزها الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق، باستخدام المؤشرات التي جرى تطبيقها على الأهداف الواردة في إطار العمل. وينقسم إلى ثلاثة فصول متسقة مع إطار النتائج (انظر DP/2004/5 و Corr.1، الفرع ثالثاً – باء) الذي وافق عليه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي صندوق الأمم المتحدة للسكان في يناير عام ٢٠٠٤، ويمكن إيجازه فيما يلي:

(أ) **النتيجة ١ (المستوى الكلي)** – صياغة التشريعات والسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي وتنفيذها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة:

١-١ إلغاء الأحكام التي تميز على أساس جنساني؛

١-٢ صياغة أو تنفيذ تشريعات وسياسات لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة؛

١-٣ الإبقاء على الالتزامات القانونية في مجال السياسات والمتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين؛

١-٤ تضمين الدساتير منظور مراعاة المساواة بين الجنسين؛

١-٥ تعبئة الموارد وتحديد مخصصات لدعم تنفيذ الخطط والسياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛

١-٦ تضمين استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية التزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ب) **النتيجة ٢ (المستوى المتوسط)** - إظهار المؤسسات الرئيسية التزاماً بالقيادة والتمتع بالقدرات التقنية ووضع آليات للمساءلة لدعم تمكين المرأة:

٢-١ توافر بيانات مصنفة بحسب الجنس تستخدم لتصميم ورصد السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية وتنفيذ هذه السياسات؛

٢-٢ وضع المنظمات الإقليمية والوطنية والمحلية سياسات وبرامج وتخصيص موارد على نحو يتفق وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

٢-٣ تجسيد العمليات المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبعثات حفظ السلام الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين؛

٢-٤ توفير أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الدعم لمبادرات تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ج) **النتيجة ٣ (المستوى المتوسط)** - حصول دعاة تحقيق المساواة بين الجنسين على المعرفة وتمكينهم من قيادة وتحويل مسار السياسات والبرامج وعمليات تخصيص الموارد:

٣-١ تأثير المنظمات النسائية على السياسات الرئيسية؛

٣-٢ زيادة قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية على تعزيز حقوق المرأة؛

٣-٣ تحقيق فعالية المجموعات المواضيعية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمواضيع الجنسانية في التأثير على أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(د) **النتيجة ٤ (المستوى الجزئي)** - إحداث تغيير في المواقف والممارسات الضارة والتمييزية من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات:

٤-١ تحقيق مفهوم المساواة بين الجنسين في وسائط الإعلام؛

٤-٢ تحقيق فعالية حملات منع ورصد العنف القائم على أساس نوع الجنس والحد منه؛

٤-٣ تحقيق فعالية المؤسسات الوطنية في منع ورصد العنف القائم على أساس نوع الجنس والحد منه؛

٤-٤ القضاء على تفاوت الأجور القائم على نوع الجنس؛

٥ - ويأتي الفرع باء من هذا التقرير ، والذي يركز على فعالية التنمية، منظماً وفق الأهداف الأربعة لإطار النتائج الاستراتيجي الذي وضعه الصندوق؛ وهي: الحد من تأنيث الفقر، وإنهاء العنف ضد المرأة، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمل على تراجعه، وتحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي وفي البلدان التي تمر بحالة ما بعد الصراع. وجرى تتبع التقدم المحرز في إطار كل هدف وفقاً للإطار المبين أعلاه، مع الإبلاغ عن النتائج فيما يتصل بالتغير على المستويات الكلي والمتوسط والجزئي. ويجري توفير معلومات عن القدرات التي يدعمها الصندوق في شتى أرجاء العالم من أجل تعزيز استخدام أدوات المساءلة (ومنها الميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛ والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والبيانات والإحصاءات؛ ووسائط الإعلام والاتصالات).

٦ - وفي الفرع جيم من التقرير، تجري متابعة التقدم المحرز وفقاً للأهداف الواردة في مصفوفة الفعالية التنظيمية للصندوق (DP/2005/24، الفرع ثالثاً) وهي: (أ) الاعتراف باتساق وعلاقة واستدامة منتجات وخدمات الصندوق؛ (ب) واتساق قدرات برامج الصندوق مع الطلب؛ (ج) وتعزيز الشراكات من أجل إيجاد دوائر مناصرة جديدة وموسعة؛ (د) واتساق ممارسات إدارة الصندوق وموارده البشرية؛ (هـ) وتأسيس قاعدة موارد أكبر وأكثر تنوعاً وموثوقية.

٧ - ويتضمن الفرع دال من التقرير موجزاً للتحديات والأولويات الرئيسية بناء على الدروس المستفادة من فترة الإبلاغ الحالية.

٨ - وبينما يساهم الصندوق في تحقيق النتائج الواردة في التقرير، فإن النتائج تخص الشركاء الوطنيين والإقليميين. فالصندوق يقوم بدور الميسر والداعية والمستشار التقني

للشركاء من الجهات الحكومية والمجتمع المدني، بينما ينسق الأنشطة مع شركاء الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين وجهات أخرى.

باء – فعالية التنمية

٩ – تعكس تقارير العام الأول لتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ٤١ حالة ساهم فيها الصندوق في تعزيز السياسات والقوانين من أجل تحسين تمكين المرأة وإعمال حقوقها؛ و ٧٧ حالة ساهم فيها الصندوق في تعزيز قدرات المؤسسات الرئيسية على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ و ٦٤ حالة قام فيها الصندوق بتوسيع نطاق قدرات المنظمات والشبكات الحكومية وغير الحكومية على الدعوة إلى المساواة بين الجنسين؛ و ١٦ حالة ساهم فيها الصندوق في العمل على تراجع الممارسات الضارة التي تميز ضد النساء والفتيات.

١ – الهدف ١: الحد من تأنيث الفقر

١٠ – يعالج الصندوق مسألة الحد من تأنيث الفقر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية تمشياً مع الحقائق والفرص الإقليمية. وتشمل أكبر برامج الصندوق في هذا المجال تلك التي تدعم الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في ٣٤ بلداً؛ وإدراج الاعتبارات الجنسانية في الإصلاح الزراعي بآسيا الوسطى؛ والبرامج المتعلقة بالعاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية.

(أ) المستوى الكلي: تعزيز السياسات والقوانين لزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة

١١ – أيد الصندوق إدراج الشواغل المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في استراتيجيات الحد من الفقر في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. وقد نجمت عن المبادرات المتعلقة بالميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في جمهورية تترانيا المتحدة والسنغال وموزامبيق ونيجيريا بيانات عن المساهمات والاحتياجات الاقتصادية للمرأة التي يمكن أن تؤثر على استراتيجيات الحد من الفقر. وقد شكلت مبادرة الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في السنغال شراكة بين وحدة الرصد المعنية باستراتيجية الحد من الفقر بوزارة الاقتصاد والمالية وبين وزارة شؤون المرأة من أجل وضع إطار شامل لرصد عملية تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر من منظور جنساني. وفي موزامبيق، أسفر الدعم المقدم من الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد مدربين في مجال الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية عن تشكيل مجموعة مصالح خاصة تتألف من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والمانحين. وتدعم المجموعة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجية الحد من الفقر في موزامبيق وفي الميزانية الوطنية. وفي منطقة شرق

البحر الكاريبي، يشارك الصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء استعراض لورقات استراتيجية الحد من الفقر من المقرر عرضه على الحكومات في عام ٢٠٠٥.

١٢ - وتتسم أعمال الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية بالأهمية بالنسبة لجميع أهداف الصندوق والمجالات التي يتوقع إحراز نتائج فيها. وقد اجتذب برنامج الصندوق للميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية الذي بدأ في عام ٢٠٠١ الدعم من حكومات إيطاليا، وبلجيكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومن الاتحاد الأوروبي. وأظهر البرنامج التقدم المحرز في تحقيق ثلاث نتائج طويلة الأجل هي: (أ) إخضاع عمليات الميزنة إلى مزيد من المساءلة والشفافية والمشاركة؛ (ب) وتعديل قرارات الميزانية المتعلقة بالمخصصات وجمع الإيرادات لكي تعكس قابلية للاستجابة والمساءلة بالنسبة لأهداف تحقيق المساواة بين الجنسين الواردة في منهاج عمل بيجين و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ج) توسيع نطاق الخبرات على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية. وفي عام ٢٠٠٤، قدم الصندوق الدعم ، سواء على الصعيد التقني أو المالي لتطبيق أدوات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على الصعيدين الوطني والمحلي في ٣٤ بلداً.

١٣ - وتساهم هذه المبادرات في إبرام اتفاقات وطنية ومحلية لجعل عمليات الميزنة أكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية. ويقوم الصندوق والعديد من الشركاء الآخرين بدعم مبادرات واسعة النطاق تساهم في إحداث تغيير على الصعيدين الوطني والمحلي. ففي الهند، أصدر وزير المالية توجيهات إلى ١٨ إدارة لتقديم ميزانيات الأداء وطلبات المنح للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ مشفوعة ببيانات مُجمعة لكي تعكس المخصصات وجوانب الإنفاق المتعلقة بالمرأة. وفي السنغال، طلب البرلمانيون قيام وسائل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بتحليل جوانب تعرض المرأة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتجري اللجنة التوجيهية لمشروع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني تدريباً في مجال الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية إعداداً لخطة السنغال الوطنية الثالثة للمرأة. وفي إكوادور، أسفرت مبادرات الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية المنفذة على الصعيد المحلي عن صدور مرسوم بلدي يعطي أولوية لتوظيف النساء في مشاريع البنية الأساسية التي تمولها بلدية كوينكا، وتأسيس صندوق للمبادرات المحلية المتعلقة بالمشاريع النسائية الصغيرة.

١٤ - ودعم الصندوق النتائج الإيجابية المتعلقة بملكية المرأة للأصول في قيرغيزستان وطاجيكستان. ففي قيرغيزستان، أُسست شراكة مع مركز الإصلاح الزراعي التابع لوزارة الزراعة وإدارة الموارد المائية. وقد أدى تبادل المعلومات بين القيادات المحلية وموظفي المشروع إلى استجابة أكبر للاعتبارات الجنسانية في عمل الإدارات المحلية، وكذلك في جمع حالات من

الواقع العملي استخدمت لدعم صياغة تعديلات لقانون الأراضي وعرضت على البرلمان في عام ٢٠٠٤. ونظم المستشارون القانونيون للمشروع، بالتعاون مع السلطات المحلية، دورات تدريبية للأفراد في شبكة تتكون من ٤٧ مركزاً للمشورة القانونية تغطي المناطق الريفية والحضرية؛ وواصل ٣٠ في المائة من رؤساء السلطات المحلية التعاون مع المستشارين القانونيين. وفي طاجيكستان، وافق البرلمان على أربعة تعديلات من أحد عشر تعديلاً مقترحاً من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار قانون الأراضي وقّع عليها رئيس الجمهورية لتصبح قانوناً في عام ٢٠٠٤. ويدعم مجلس تنسيق يرأسه نائب رئيس الوزراء العملية المستمرة لإدماج الاعتبارات الجنسانية في سياسات وتشريعات الإصلاح الزراعي.

(ب) المستوى المتوسط: قيادة المؤسسات الكبرى والتزامها وقدرتها ومساءلتها من أجل التصدي لمشكلة تأنيث الفقر.

١٥ - من بين الفئات الرئيسية التي يركز عليها الصندوق، فيما يتعلق بتأنيث الفقر، مستخدمو الإحصائيات ومعدوها؛ والمنظمات الحكومية الوطنية والمحلية المؤثرة على خيارات واختيارات النساء المهاجرات.

١٦ - تعد المعلومات الموثوقة والمفصلة حسب نوع الجنس ضرورية لصياغة سياسات عامة ووضع استراتيجيات للحد من تأنيث الفقر ولرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بمنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية. ويدعم الصندوق جهود المعاهد الإحصائية والوزارات ذات الصلة في ١٨ بلداً في بناء شراكات مستدامة والتزامها باستخدام بيانات لإعمال حقوق المرأة وتمكينها بشكل أكثر فعالية، إضافة إلى جهود إقليمية تبذل في أفريقيا والدول العربية ووسط آسيا وجنوبها وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

١٧ - ونظراً لنقص خيارات التوظيف الملائمة في البلدان الموفدة، تهاجر النساء بحثاً عن الأمن الاقتصادي. وقدم الصندوق الدعم للحكومات من أجل التأسيس للإصلاحات المتعلقة بالمهاجرات في بلدان المقصد وبلدان المنشأ، بما في ذلك الأردن (أحد بلدان المقصد) وإندونيسيا، وسري لانكا، والفلبين، ونيبال. ودعم الصندوق دراسات لوضع خرائط أجريت في عام ٢٠٠٤، وأدت إلى صياغة قانون في بوهول، الفلبين، يحمي المرأة في جميع مراحل الهجرة ويؤسس مشروعاً تجريبياً لتعبئة المدخرات والاستثمارات المدرة للدخل باستخدام التحويلات في سياساته وبرامجه المتعلقة بإعادة الإدماج.

(ج) المستوى المتوسط: توافر القدرات لدى دعاة المساواة بين الجنسين على قيادة وتحويل مسار السياسات والبرامج لإنهاء تأنيث الفقر

١٨ - يوفر الصندوق الدعم إلى دعاة وشبكات النهوض بحقوق المرأة في المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لبناء المعرفة ووضع استراتيجيات تكفل الاستجابة الجنسانية في الاقتصاد الكلي و استراتيجيات الحد من الفقر؛ واكتساب المهارات اللازمة للدعوة لتهيئة فرص اقتصادية للنساء الفقيرات. ويجري العمل في مبادرات إقليمية بالمكسيك وأمريكا الوسطى، وبلدان غرب أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية والجنوب الأفريقي، ووسط أوروبا وشرقها، وجنوب آسيا وجنوب شرقها. وأُنشئت شبكة الخبيرات الاقتصاديات للجنوب الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بدعم من الصندوق، لتحاكي شبكة خبيرات الاقتصاد الأفريقيات التي أُنشئت في داكار في عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى دعم الاقتصاديات في التفاعل على صعيد السياسات، يدعم الصندوق شبكات النساء العاملات. وقام الصندوق بدعم النساء المشتغلات من المنازل في الهند حيث أنشأ أحد شركاء الصندوق، شبكة العاملات بالمترل - هومنِت - في عام ٢٠٠٤، بكفالة خطة ضمان اجتماعي ستطبق بصفة تجريبية في ٥٠ منطقة على النساء العاملات في القطاع غير الرسمي ممن تجاوزن الستين ويقل دخلهن الشهري عن ٥٠٠ ٦ روبية. ودفعت شبكة العاملات بالمترل (هومنِت) في إندونيسيا المكتب المركزي للإحصاء إلى أن يدرج ضمن أنشطته المؤسسية عملية جمع بيانات بشأن المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

(د) المستوى الجزئي: تغيير المواقف والممارسات الضارة والتمييزية التي تديم تأنيث الفقر:

١٩ - يقوم الصندوق بمبادرات رائدة ترمي إلى تغيير المفاهيم النمطية المتعلقة بالخيارات والفرص المتاحة للمرأة في السوق. ففي عام ٢٠٠٤، ركز على تكوين شراكات جديدة من أجل تعزيز قدرات المرأة على الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يرفع من مرتبة المرأة الريفية المنتجة إلى مرتبة متقدمة في ''سلسلة القيمة''. وقد ترتب على تلك المبادرات تحسين الخيارات الاقتصادية في البلدان العربية، وأفغانستان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وملاوي والهند.

٢٠ - ومنذ عام ٢٠٠١، عملت شراكة قائمة بين الصندوق وحكومة الأردن وشركة أنظمة سيسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان استفادة المرأة والرجل على قدم المساواة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أدى هذا إلى تدريب ١ ٠٠٠ طالب في ١٢ أكاديمية تابعة لسيسكو، منهم ٦٠ في المائة من النساء. ووجد حوالي ٧٠ في المائة من الطلاب وظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات عن طريق معارض العمل. وأدت هذه

التجربة إلى تكوين شراكة في ''قرية إلكترونية'' ترعاها الحكومة مع تقديم الصندوق المساعدة التقنية من أجل وضع نهج نموذجي يجمع بين شركاء من القطاعين العام والخاص، لضمان أن تستفيد المرأة من الدعم الحكومي لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدتي لب ومليح الريفيتين.

٢ - الهدف ٢: إنهاء العنف ضد المرأة

٢١ - منذ مطلع التسعينيات، حينما دعا الصندوق إلى إيلاء الأمم المتحدة المزيد من الاهتمام بمعالجة مسألة العنف ضد المرأة، تبنت الكثير من مؤسسات الأمم المتحدة هذه القضية. وقد تحسن التنسيق في هذا المجال بفضل النهج المشترك بين الوكالات المتبع في إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أنشئ عام ١٩٩٦ عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢٢ - وقد أشير إلى أن قلة المعلومات المتوفرة عن العنف ضد المرأة على جميع الصعد هي السبب في عدم إدراج القضاء على العنف ضد المرأة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها عالمياً بوصفه غاية أو مؤشرا. ولكن هناك بيانات جديدة آخذة في الظهور في هذا الشأن. ويعد الدعم الذي يقدمه الصندوق في جمع ونشر الإحصاءات والصندوق الاستئماني المذكور أعلاه وقرينه الإقليمي في وسط آسيا وبرنامج إقليمي في جنوب آسيا للتصدي لظاهرة الاتجار بالنساء والفتيات، أكبر برامج الصندوق الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة.

(أ) المستوى الكلي: تعزيز السياسات والقوانين لحماية حق المرأة في الحياة بمنأى عن العنف

٢٣ - دعم الصندوق الجهود الرامية إلى استحداث تشريعات محلية مناهضة للعنف أو الإبقاء على التشريعات القائمة أو تعزيزها في ١٤ بلداً؛ وتوطيد قوانين مكافحة الاتجار في جنوب آسيا؛ وتعزيز الاستجابات على صعيد السياسات للتصدي لظاهرة قتل النساء في أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز؛ وتجريم العنف القائم على أساس نوع الجنس في سيراليون والعنف الجنسي في بيرو. وقد عمل الصندوق في إطار منظومة الأمم المتحدة على الدعوة لتطبيق سياسة في إطار متسق تتصدي للعنف ضد المرأة عند تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الصراع وفي حالات الاستجابة للأزمات.

٢٤ - ومما نتج عن ذلك صياغة أو استحداث أو سن قوانين تعاقب على العنف المترلي في كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وزمبابوي، وطاجيكستان، وكازاخستان، ونيبال. وحيثما كانت الجهود الرامية إلى إصلاح

القوانين والسياسات في مراحلها الأولية، يركز الصندوق على إجراء الاستعراضات والتقييمات وبناء توافق الآراء. ففي بربادوس، سوف تشجع المساعدات التي يقدمها الصندوق إلى الائتلاف المناهض للتحرش الجنسي عملية إصلاح القوانين. وفي سيراليون، ساعد الصندوق لجنة إصلاح القوانين في إجراء استعراض شامل للإطار القانوني فيما يتعلق بتجريم العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٢٥ - وفي إطار البرنامج الإقليمي لمكافحة الاتجار في جنوب آسيا الذي ينظمه الصندوق، دعم الصندوق استعراضاً يرمي إلى تحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز في أنظمة القضاء الجنائي في باكستان، وبنغلاديش، ونيبال، والهند، مما أدى إلى اقتراح تعديلات للقوانين المعمول بها في نيبال، وطرح مشروع قانون جديد على البرلمان.

(ب) المستوى المتوسط: قيادة المؤسسات الكبرى والتزامها وقدرتها ومساءلتها من أجل التصدي لمشكلة العنف ضد المرأة

٢٦ - يساعد الصندوق على بناء قدرات الجهات المسؤولة مع التركيز على السلطة القضائية، والجهات المكلفة بإنفاذ القوانين، والبرلمانيين، ووزارات الصحة والخارجية، وإدارات الإحصاء، وشركاء الأمم المتحدة. ويدعم الصندوق الجهود الرامية إلى تحسين عملية إعداد البيانات واستخدامها في كل من الأردن، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، وزمبابوي، وسانت لوسيا، ومصر، والمكسيك، والهند.

٢٧ - وأسفر عمل الصندوق مع معهد الإحصاءات الوطني في المكسيك ووزارة الصحة ومعهد شؤون المرأة عن وضع بيانات أثبتت ضرورة تعزيز البروتوكولات والخدمات الصحية لمعالجة مسألة العنف المترلي، لا سيما في الولايات التي يشتد فيها خطر تعرض المرأة لهذا النوع من العنف. وشارك الصندوق ومعهد الإحصاء الوطني في الابتكارات في مجالي السياسات والممارسات مع السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس.

(ج) المستوى المتوسط: توافر المعرفة والقدرات لدى دعاة تحقيق المساواة بين الجنسين لقيادة مسار السياسات والبرامج لإنهاء العنف ضد المرأة

٢٨ - يعد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة المدخل الأساسي لتعزيز قدرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتأثيرها على قيادة الأنشطة المبتكرة المواجهة للعنف القائم على أساس نوع الجنس على الصعيد القطري. وأعطى الصندوق الاستئماني منحاً يبلغ مجموعها ٨,٣ ملايين دولار في ٩٦ بلداً. وفي عام ٢٠٠٤، قدم منحاً إلى ١٧ منظمة تعالج ظاهرة العنف في حالات الصراع وما بعد

الصراع في ٢١ بلداً، بلغ مجموعها ٠٠٠ ٩٠٠ دولار. وصيغت استراتيجية مستكملة للصندوق الاستئماني لتنفيذها في عام ٢٠٠٥.

٢٩ - وسجل عدد من أولئك الحائزين على المنح نتائج كما أعربوا عن التقدير. ففي آسيا الوسطى، أدت المحاكاة على الصعيد الإقليمي لتجربة الصندوق الاستئماني بدعم من الحكومة الألمانية إلى بناء القدرات والشراكات. ففي أوزبكستان، شرعت المنظمة غير الحكومية إكبول في تنفيذ استراتيجية ترمي لإذكاء الوعي بمسألة العنف القائم على نوع الجنس فيما بين الجنود، مما أسفر عن إدراج نموذجها التدريبي في خطة وزارة الدفاع لبناء القدرات لعام ٢٠٠٤.

(د) المستوى الجزئي: تغيير المواقف والممارسات الضارة والتمييزية التي تديم العنف ضد المرأة

٣٠ - يستخدم الصندوق الحملات العامة ووسائط الإعلام للعمل على تغيير المواقف. هناك مجالان أساسيان يجري التركيز عليهما في هذا الخصوص: تقديم الدعم للحملات بما فيها الحملة المعنونة ''١٦ يوماً لإنهاء العنف ضد المرأة''، التي شاركت فيها آلاف المنظمات في مختلف أنحاء العالم؛ وتأسيس شراكات مع القطاع الخاص لإيجاد موارد جديدة من أجل الجهود الوطنية، ومع الرجال من أجل تغيير المواقف. ففي البرازيل، عمل الصندوق بشكل وطيد مع مؤسسة فول جاز ((Full Jazz وهي وكالة إعلانات تجارية تملكها امرأة، من أجل وضع مواد دعائية لحملة تعم مختلف أرجاء البلد. وبدأت حملة الإعلانات (الرعاية بالمرأة) (''Bem Querer Mulher'') في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عبر التلفزيون والإذاعة والمطبوعات. وستستعمل المنح لإنشاء صندوق وطني يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للتصدي للعنف ضد المرأة في البرازيل، صيغ في شكل الصندوق الاستئماني العالمي.

٣ - الهدف ٣: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والعمل على تراجعه

٣١ - يدعو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى الاهتمام بالبعد الجنساني والبعد المتصل بحقوق الإنسان فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة/الإيدز، ولا سيما فيما يتصل بالعمل على تراجع التمييز الذي تعاني منه المرأة المتأثرة والمصابة بالفيروس، ويسلِّط الضوء على مساهمات المرأة المصابة بالفيروس وعلى وجهات نظرها. وتعتبر مبادرة البلدان الستة التي يدعمها الصندوق الياباني للأمن البشري أكبر برامج الصندوق في هذا المجال.

(أ) المستوى الكلي: تعزيز السياسات والقوانين لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمل على تراجعه

٣٢ - يعمل الصندوق مع شبكات واسعة النطاق لتعميم البعد الجنساني والبعد المتصل بحقوق الإنسان للفيروس في الخطط الوطنية الخاصة بالإيدز في بوروندي وتايلند ورواندا وزمبابوي وكمبوديا وهندوراس؛ وفي عمليات وضع السياسة العامة في جنوب آسيا وكينيا ومنطقة البحر الكاريبي والهند. وفي أعقاب برنامج تدريبي عُقد لصالح لمجلس الوطني المعني بالإيدز في زمبابوي، ستدرج في السياسة العامة مبادئ توجيهية قياسية تتعلق بتعميم المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان في برامج الرعاية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والوقاية منهما وتخفيف آثارهما وعلاجهما. وفي كينيا، قدّم الصندوق المساعدة للشبكات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالمرأة لممارسة الضغوط من أجل وضع مشروع قانون لمكافحة الوباء والوقاية منه يراعي المنظور الجنساني جرى عرضه على البرلمان.

(ب) المستوى المتوسط: قيادة المؤسسات الكبرى والتزامها وقدرتها ومساءلتها من أجل وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٣ - يعمل الصندوق مع وزارات الصحة في البرازيل وكمبوديا وهندوراس ومع جماعات دينية في نيجيريا ومؤسسات القطاع العام في الهند. ولا يزال عمله مع السكك الحديدية الهندية، وهي ثالث أكبر موظِف في القطاع العام في العالم وأكبرها في الهند حيث تشغّل ١,٨ مليون موظف، يؤتي ثماره. وثمة استراتيجية طوّرت مع فرع فيجاياوادا لشركة السكك الحديدية في جنوب وسط الهند والتي يعمل بها ٠٠٠ ٢٩ موظف، تستعمل أسلوب التثقيف من قِبل الأقران لإطلاع الموظفين على القضايا الجنسانية وتلك المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويعاد تطبيق مبادرة التثقيف من قِبل الأقران في مناطق السكك الحديدية في ربوع شبه القارة. وتشكِّل شراكات الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والمجتمع المدني وجمعية الإيدز في أندرا براديش حجر الزاوية لهذا العمل. وقدم المشروع مساهمة هامة لوضع بيانات أساسية موضوعية مراعية للمنظور الجنساني يمكن استعمالها في صياغة السياسات والبرامج عن مختلف أبعاد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري كذلك وضع صندوق دائر للمرأة المصابة بالفيروس واستراتيجية للاتصال بشأن الذكورة ومسؤولية الذكور.

(ج) المستوى المتوسط: تمتع دعاة تحقيق المساواة بين الجنسين بالقدرة على تعزيز السياسات والبرامج الرامية لوقف انتشار فيروس نقص المناعة/الإيدز والعمل على تراجعه

٣٤ - يدعم الصندوق بناء قدرات شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة المكتسب للدعوة لإيجاد سياسات وتوفير خدمات في أفريقيا وكمبوديا والهند، ولضم مجموعات البحث إلى الجهود المبذولة لإبراز أبعاد المنظور الجنساني التي ينطوي عليها الوباء. ودعّم الصندوق مشاركة شبكة النساء المصابات بالفيروس في الهند في الاجتماعات الوطنية والدولية الكبرى وانضمامها إلى التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز؛ كما قام بتدبير الدعم من المانحين.

(د) المستوى الجزئي: تغيير المواقف والممارسات الضارة والتمييزية التي تديم عدم المساواة بين الجنسين في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٥ - يتصدى الصندوق لحالات الشعور بالوصمة وحالات التمييز التي مرت بها النساء المتأثرات والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويدعم الاستراتيجيات الوقائية المراعية للمنظور الجنساني عن طريق وسائط الإعلام والبرامج التجريبية العاملة في ١٠ بلدان.

٣٦ - ويعمل الصندوق بشكل تجريبي على إنشاء مناطق تمكين المرأة في البرازيل وزمبابوي و الهند لتوضيح الصلة بين التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتقليص انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي موتوكو، بزمبابوي، التي تمثِّل مجتمعاً ريفياً تأثر بشدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، استقطب برنامج تجريبي يقوده الصندوق مجموعة واسعة من الشركاء من بينهم منظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويضطلع أفراد من المجتمع المدربين محلياً بأدوار في المنظمات السياسية المحلية؛ وأسفر البرنامج كذلك عن إنشاء التحالف المنزلي الريفي الذي يدعو إلى تخصيص موارد للرعاية المنزلية؛ كما تزداد مشاركة الرجال في الرعاية المنزلية؛ في حين تلاحظ النساء المتأثرات والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية أن الشعور بالوصمة والتمييز قد تقلص.

٤ - الهدف ٤: تحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع

٣٧ - يعتمد الصندوق نهجاً متكاملاً حيال هذا الهدف بحشد الدعم من أجل الحقوق المدنية للمرأة بوصفها ناخبة ومرشّحة وقائدة في شتى المجالات. ويربط الصندوق دوائر مناصرة حقوق المرأة بالعمليات السياسية ويعمل على بناء قدراتها للدعوة إلى التغيير المؤسسي المطلوب إن كان للقادة من النساء أن يؤثرن في إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع. ويقدم أكبر برامج الصندوق في هذا المجال الدعم لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة في جميع المناطق وتعزيز العدل بين الجنسين في إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع في أكثر من ٢٠ بلداً.

(أ) المستوى الكلي: تعزيز السياسات والقوانين لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي

٣٨ - في عام ٢٠٠٤، قدّم الصندوق دعماً للجهود المبذولة لتأمين القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو تنفيذها في سيراليون وكوسوفو (صربيا والجبل الأسود) ومولدوفا؛ ولصياغة خطط أو سياسات عن تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيزها في إكوادور والبرازيل وبوروندي وزمبابوي وفنزويلا؛ ولإدراج مسألة المساواة بين الجنسين في دساتير كل من أفغانستان وبوليفيا وبلدان في جميع أنحاء أفريقيا. وفي بوروندي، بنى الصندوق شراكة مع برلمانيي أوروبا لمناصرة أفريقيا ومع شبكة برلمانيات وسط أفريقيا لإدراج الاعتبارات الجنسانية في الدستور وقانون الانتخابات. وبُذل مزيد من هذه الجهود في مشروع تحقيق المساواة بين الجنسين الذي نفذه الصندوق بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية، مما أسفر عن إقرار سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين.

٣٩ - وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، تشكِّل الانتخابات تحديات وفرصاً للنساء باعتبارهن مرشحات وناخبات. ففي أفغانستان، دعم الصندوق عقد اجتماع يعد أول منتدى عام من نوعه عن حقوق المرأة، جمع ١٥٠ من الناشطات والصحفيات في حوار مع ١٠ من المرشحين للرئاسة وعددهم ١٨؛ وجرت إذاعته على الصعيد الوطني. ووفرّ الصندوق، بالاشتراك مع منظمة غير حكومية محلية، تدريباً لمفوضي الانتخابات عن المسائل الجنسانية بغية زيادة فهمهم لدور المرأة في العملية الانتخابية. وقدم الصندوق دعماً لاتحاد المحاميات الدولي في تدريب نساء يطمحن في وضع جدول أعمال للمرأة من أجل القيام بحملات انتخابية. وقد ساهم ذلك في زيادة عدد النساء في البرلمان بنسبة ١٠ في المائة.

٤٠ - وسمح الدعم الذي قدمه كل من الاتحاد الأوروبي وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لفريق من الموظفين العراقيين تابع للصندوق بالعمل مع وزارة البلديات والأشغال العامة لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات العراقية، وتدريب منسقين في الوزارات التنفيذية فيما يتعلق بدور المرأة في العملية الانتخابية. وقام الصندوق بدور استراتيجي في مساعدة النساء للقاء أعضاء مجلس الحكم العراقي وعددهم ٢٥، لتأمين تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية بنسبة ٢٥ في المائة، وهو ما أدى إلى تعيين ست وزيرات. وعمل الصندوق مع دائرة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من شركاء الأمم المتحدة

لتشجيع الناخبين على الإقبال على المشاركة في الانتخابات، مما أدى إلى مشاركة عدد كبير من الناخبات (٥٥ في المائة مقابل ٤٥ في المائة من الرجال).

(ب) المستوى المتوسط: التزام المؤسسات الرئيسية بتحقيق المساواة بين الجنسين وقدرتها على ذلك

٤١ - كثّف الصندوق مشاركته في عمليات إعادة البناء بمرحلة ما بعد الصراع في آسيا وأفريقيا والدول العربية؛ بما في ذلك تعزيز المؤسسات الإقليمية لتمكينها من تنسيق وتنفيذ سياساتها وفقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٢ - وفي أفريقيا، أدت شراكة الصندوق الاستراتيجية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى قيام الوزراء المعنيين بالشؤون الجنسانية بالتصديق على سياسة إقليمية تراعي المنظور الجنساني، وإعداد مشروع سياسة عامة مراعية للمنظور الجنساني في السودان. وقد شكّلت مسألة تعميم المنظور الجنساني في العملية التي ترأسها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لعقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية لمنطقة البحيرات الكبرى محط تركيز الجهود التي بذلها الصندوق في عام ٢٠٠٤. وقدّم الصندوق الدعم لتعيين خبير للشؤون الجنسانية في مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وساهم في عقد اجتماع إقليمي للمرأة تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حيث عكفت أكثر من مائة امرأة من منطقة البحيرات الكبرى على صياغة إعلان كيغالي الذي يحدد أدوار وجدول أعمال المرأة في تسوية الصراعات وفي تحقيق السلام والتنمية العادلين والمستدامين. وأدمج هذا الإعلان في وقت لاحق في إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والصادر عن مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات المعقود في ١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٤٣ - ويقوم الصندوق بتعزيز قدرات المؤسسات في أكثر من ٢٠ بلداً لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك عن طريق برامج إقليمية في جنوب شرق آسيا والدول العربية. وكانت السلطة القضائية محط تركيز المبادرات المضطلع بها في كل من زمبابوي ونيجيريا. ويقوم الصندوق ببناء القدرات لتطبيق الاتفاقية على عمليات الاستعراض الدستورية في بوروندي ورواندا؛ وعلى التشريعات الوطنية في نيجيريا. وشملت الأنشطة التي جرت بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية في المكسيك وضع برنامج تدريبي لموظفي الوزارة عن حقوق الإنسان للمرأة، وهو برنامج تقوم به الوزارة حالياً بشكل روتيني. وفي أفغانستان، كان التركيز على بناء قدرات مؤسسات السلطة القضائية والحكم.

(ج) المستوى المتوسط: تمتع دعاة تحقيق المساواة بين الجنسين بالمعرفة والقدرة على قيادة وتحويل مسار السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي

٤٤ - واصل الصندوق دعم الدول الأعضاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أفريقيا ومنطقة الأنديز والدول العربية والبلقان وجنوب القوقاز. واستهدف برنامج جنوب القوقاز المعني بالمرأة فيما يتعلق ببناء السلام وتسوية الصراعات أنشطة واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز آليات تحقيق المساواة بين الجنسين على أساس اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥. ووضعت شبكات المرأة والسلم التي أنشئت في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا نقاط بدء استراتيجية من أجل تنفيذ القرار. ففي أذربيجان، يعمل تحالف ١٣٢٥ مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وأمانة البرنامج الوطني للحد من الفقر والتنمية الاقتصادية وفريق الأمم المتحدة القطري لضمان أن يعكس البرنامج الناشئ التابع للدولة ومدته عشر سنوات، والعمليات الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، بشكل كامل أولويات واحتياجات المرأة الآذرية، بما في ذلك المشردات داخلياً.

(د) المستوى الجزئي: المواقف والممارسات الضارة والتمييزية التي تديم عدم المساواة بين الجنسين في مجال تغيير الحكم

٤٥ - يدعم الصندوق استراتيجيات الإعلام والدعوة الكفيلة بتهيئة مناخ إيجابي من أجل اضطلاع المرأة بالقيادة وتمتعها بحقوقها في الحكم الديمقراطي. وفي المنطقة العربية، دعم الصندوق إنشاء أول محطة إذاعية تعنى بشؤون المرأة في العراق لتكون مصدراً للمعلومات الانتخابية للمرأة. وفي عام ٢٠٠٤، دعّم الصندوق في ما لا يقل عن ١٠ بلدان، التدريب والبناء الشبكي في أوساط الصحفيين بغية تحسين تغطيتهم للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة وقدراتها القيادية.

جيم - الفعالية التنظيمية

٤٦ - يُستند إلى أهداف الأداء الخمسة الواردة في إطار النتائج الذي أقره المجلس التنفيذي (DP/2004/5 و Corr.1) في تتبع التقدم المحرز في سبيل تحقيق قدر أكبر من الفعالية التنظيمية للصندوق في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات الجديد.

١ - الهدف ١: تناسق منتجات الصندوق وخدماته وأهميتها واستدامتها

٤٧ - مما يكتسي أهمية خاصة معرفة إلى أي مدى (أ) يتماثل التجديد الذي يدعمه الصندوق و/أو يرتقي صوب تحقيق الاستدامة؛ (ب) تبيّن ردود الفعل أهمية منتجات

الصندوق وخدماته؛ (ج) تُستعمل التقييمات على نحو استراتيجي لتوفير تثقيف يعزز الإجراءات الفعالة للصندوق وشركائه.

٤٨ - رصد الصندوق ١٧ حالة تكرار للمبادرات التي دعّمها في عام ٢٠٠٤ و ١١ حالة ارتقاء بها أو إضفاء الطابع المؤسسي عليها[٢]. وكانت ١٦ حالة من هذه الحالات بواسطة حكومات، وست حالات بواسطة وكالات تابعة للأمم المتحدة، وست حالات بواسطة منظمات غير حكومية وشركاء من القطاع الخاص. وقامت وزارة الصحة في تايلند بالارتقاء باستجابات لمنع العنف ضد المرأة في ٧٢ مستشفى حكومياً على صعيد المقاطعات بالاستناد إلى مركز متكامل للتصدي للأزمات يدعمه الصندوق. ويقوم بتوسيع نطاق الميزنة المراعية للشواغل الجنسانية أو محاكاتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والوكالة الألمانية للتعاون التقني في كل من كولومبيا والمغرب. ويستطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إمكانية محاكاة دعم الصندوق للنساء المنتجات للزبد الدسم في بوركينا فاسو. وتقوم مؤسسة أنظمة سيسكو والصندوق بمحاكاة مبادرتهما الأردنية بشأن تحقيق ''المساواة'' في قطاع تكنولوجيا المعلومات في لبنان ومصر والمغرب بمشاركة شريكين جديدين هما: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٤٩ - ويبحث الصندوق الكيفية التي تستجيب بها منتجاته وخدماته للفرص والطلبات. وشمل برنامج الإصلاح الزراعي في قيرغيزستان الذي يرعاه الصندوق مسابقة وطنية نتج عنها ٢٠ برنامجاً تلفزيونياً ومطبوعة توجه الجمهور إلى خدمات حدت بـ ٦٧١ ٦ شخصاً إلى طلب المساعدة من المكاتب المحلية للمشروع. وتنشأ من الموارد الإلكترونية أيضا بيانات على قدر أكبر من الجودة. وسجّل موقع الصندوق على الإنترنت http://www.womenwarpeace.org، أربعة ملايين زيارة في ظرف ١٨ شهرا.

٥٠ - و في عام ٢٠٠٤، أنهى الصندوق ثلاثة تقييمات للبرامج وثلاثة تقييمات للمشاريع. ويشارك الصندوق في فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم ويعمل على تعزيز وظيفة التقييم لديه على مدى السنوات الثلاث القادمة.

٢ - الهدف ٢: تحقيق الاتساق بين برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والطلب والفرص من أجل دعم الابتكار والتثقيف والنتائج على جميع الصعد

٥١ - تتوقف قدرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الاستجابة للطلب واستخدام موارده المحدودة بفعالية على استطاعته تعبئة شبكات المعرفة والعمل من أجل توسيع نطاق امتداده، وذلك بميزانية أساسية سنوية تزيد قليلا على ٢٠ مليون دولار ومساهمات غير أساسية بلغت حوالي ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. ودعم الصندوق من خلال

الاستخدام الاستراتيجي للموارد البشرية والمالية، إضافة إلى المبادرات دون الإقليمية التي تقوم بتوحيد الممارسات فيما بين الدول، برامج في ٤٣ بلداً في عام ٢٠٠٤، وقدم المشورة التقنية و/أو التمويل الحفاز إلى ٤٠ بلداً آخر.

٥٢ - وقام الصندوق، وهو بصدد تقييم التقدم الذي أحرزه، بفحص قدرته على: التأثير في عملية إصلاح الأمم المتحدة لضمان أخذ الاعتبارات الجنسانية في الحسبان، لاسيما من خلال مشاركته في آليات التنسيق من قبيل التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ وكذلك على تلبية الطلب الوارد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، خاصة فيما يتعلق بالاستجابة للأزمات وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع وكذلك فيما يتعلق بالنداءات الموحدة والآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات.

(أ) إصلاح الأمم المتحدة

٥٣ - يعمل الصندوق على تحسين عملية تنسيق الدعم الموجه لتعميم مفهوم تحقيق المساواة بين الجنسين في آليات التنسيق الآخذة في الانتشار بصورة متزايدة. وقد استفاد من عدة دروس من خلال تنسيقه للأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية في ١١ بلداً، والتنسيق فيما بين المستشارين والمنسقين في أمريكا الوسطى، ومن مشاركته في أفرقة مواضيعية أخرى.

٥٤ - وقدم الصندوق مدخلات في عمليات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠ بلداً وثلاث مبادرات إقليمية؛ وفي عمليات التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٢٥ بلداً وثلاثة مجموعات للقراء الإقليميين؛ وفي ورقات استراتيجية الحد من الفقر في سبعة بلدان ومبادرة تحليلية إقليمية واحدة. وتنوعت هذه المدخلات بشكل كبير، حيث تراوحت ما بين مجموعة كاملة من الأنشطة التحليلية وأنشطة الدعوة من أجل الاضطلاع بعمليات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سبعة بلدان، من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية إقليمية لبناء قدرات دعاة تحقيق المساواة بين الجنسين من أجل زيادة مشاركتهم في هذه العمليات داخل بلدانهم، إلى تقديم تعليقات بشأن مشاريع وثائق إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٥٥ - وفي أربع مناسبات في عام ٢٠٠٤، أسفرت مشاركة الصندوق في التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن اندماجه في برامج مشتركة وأنشطة تنسيقية من أجل تعزيز الفعالية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة وتخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للبلدان المعنية. ففي مصر، حددت التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحاجة إلى دعم القدرات المؤسسية للنهوض بالمرأة وتمكينها.

وبقيادة الصندوق، وُضع برنامج مشترك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدعم مهمة المجلس الوطني للمرأة ذات الأوجه المتعددة. ونظراً لمحدودية حضور الصندوق وموارده، فهو لا يستطيع تلبية الطلب على الدعم أو أنشطة البرمجة المشتركة في جميع البلدان التي تطلبها؛ وهو يحاول، عوضاً عن ذلك، تحديد وتنسيق الخبرات وبناء القدرات والأدوات الإقليمية والعالمية التي تعزز القدرات الشاملة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وسبل وصولها إلى الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٥٦ - وبصفته يتولى رئاسة فرقة عمل الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، والمعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (والتي يشارك فيها كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشُعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة والأمانة العامة للأمم المتحدة)، رأس عملية وضع دليل عملي لتعزيز الأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية وتقديم التدريب لها من أجل مشاركتها في عمليات التنسيق. ووُزع هذا الدليل على أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم وتجري ترجمته إلى اللغتين الفرنسية والإسبانية. وأعار الصندوق كبير مستشاريه في الشؤون الاقتصادية لمشروع الأمم المتحدة للألفية من أجل تعزيز الأبعاد الجنسانية للتحليل والعمل المتعلقين بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. كما شارك بنشاط في فرقة العمل المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين لمشروع الألفية؛ وأصدر دليل: المسار نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، عن الربط بين الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج العمل، وعقد مشاورة عالمية لشبكات حقوق المرأة بالتعاون مع حملة الألفية للإسهام في توثيق الصلات بين نتائج مؤتمر قمة بيجين ومؤتمر قمة الألفية. وأخيراً، يعمل الصندوق على المستوى الإقليمي مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إصدار تحليلات تدعم الإبلاغ المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الذي يأخذ في الحسبان الاعتبارات الجنسانية. كما يعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان غرب أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية وأفريقيا الجنوبية من أجل تعزيز القدرات التحليلية والتنفيذية للربط بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

(ب) نُهُج لتعميم المنظور الجنساني في الأهداف الإنمائية للألفية

٥٧ - يجري تجريب الأنشطة المتعمقة المعنية بدعم الأهداف الإنمائية للألفية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الوطني، من خلال مشروع مدته سنتين في خمسة بلدان (بيرو وقيرغيزستان وكمبوديا وكينيا والمغرب). ويُنفذ هذا المشروع بتمويل من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وحكومة اليابان والصندوق الاستئماني للأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل أهداف المشروع في: توضيح الأهمية الجوهرية لتعميم المساواة بين الجنسين، في الأهداف الإنمائية للألفية لأغراض التنمية الوطنية، لصانعي السياسات ومخططي البرامج؛ وتعزيز النُهج المتبعة في عمليات الرصد والإبلاغ التي تراعي الفوارق بين الجنسين والمتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

٥٨ - وقد ضم هذا المشروع في كمبوديا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وإدارة التنمية الدولية وشركاء وطنيين لحشد مجموعة من البيانات والمؤشرات المتفق عليها لتزويد عمليات الأهداف الإنمائية للألفية بالمعلومات واستخدام هذه العمليات لتعزيز العمل المتصل بالهدف ١ (الفقر والجوع) والهدف ٨ (التجارة). وفي كينيا تسمح الحوارات التي تدور حول الفقر على مستوى الأقضية بإسماع صوت ما يزيد على ٨٠٠ من النساء الفقيرات وقادة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية في أربعة أقضية ريفية في إطار عمليات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي قيرغيزستان، حصل المشروع على موافقة أصحاب المصلحة المنتمين إلى فئات مختلفة على مؤشرات منسقة لرصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج العمل، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي المغرب، سيستخدم تحليل مستمد من المشروع ليعكس الشواغل المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في كل جانب من جوانب التقرير الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي بيرو، قامت الشبكات النسائية والتجمعات الإعلامية بتعميم رسائل في حملة الأهداف الإنمائية للألفية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث استخدمت خلالها أشرطة الفيديو والوصلات الإذاعية لزيادة الوعي بالأبعاد الجنسانية للأهداف.

(ج) الأزمات وحالات ما بعد الصراع

٥٩ - في عام ٢٠٠٤، أسهم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بخبراته في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين دعماً لعمليات التقييم المشتركة للاحتياجات من أجل السودان، وليبريا، وهايتي؛ كما أدى دوراً رئيسياً في إطار الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٠ - وأوجدت مشاركة الصندوق في استجابة الأمم المتحدة الشاملة لأمواج تسونامي، التي حدثت بآسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فرصاً لتقوية قدرات المنظمات المحلية المعنية بالمرأة من أجل تعزيز خيارات أسباب المعيشة وحماية حقوق النساء والفتيات ومساعدة النساء في أن يكون لهن مدخلات في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار. وأسفرت المشاركة المتواصلة للصندوق في الأنشطة التي تنسقها الأمم المتحدة في السودان، ودعمه للجماعات النسائية السودانية، عن جدول أعمال مشترك صاغته القيادات النسائية من جميع أنحاء البلد وقدمته النساء السودانيات رسمياً إلى مؤتمر المانحين المعقود في أوسلو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٦١ - ويمثل الدعم الذي قدمه الصندوق لرابطة نداباغا للنساء المقاتلات السابقات، وهي أول منظمة للنساء المسرحات في منطقة البحيرات الكبرى، حافزاً على توسيع نطاق الجهود في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، جمع الصندوق والوكالة الكندية للتنمية الدولية ما يزيد على ٢٠٠ من النساء المقاتلات السابقات. وأفادت إحدى ممثلات الرابطة مجلس الأمن بالأدوار التي يمكن أن تضطلع بها النساء المسرحات من أجل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ودعم بناء السلم في بلدانهن. ونتج عن الدعوة التي يقوم بها الصندوق في هذا المجال شراكة متنامية مع البنك الدولي فيما يتعلق بالبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يفسح المجال لإدماج الشواغل الجنسانية في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع أنحاء المنطقة.

٣ - الهدف ٣: تتيح الشراكات الاستراتيجية دوائر مناصرة جديدة وموسعة وتثقيفا في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين

٦٢ - عزز الصندوق، بالتعاون مع الحكومات، الشراكات التقليدية مع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، والشبكات البرلمانية النسائية، والجهات المانحة الثنائية؛ ووسع في نفس الوقت نطاق عمله مع مكاتب الإحصاءات ووزارات المالية والتخطيط والنقل والعدل. أما داخل منظومة الأمم المتحدة، وبينما يواصل الصندوق إقامة شراكات وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، و برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، نشأت شراكات أوثق مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤، ومن بينها منظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبينما لا تزال المنظمات النسائية غير الحكومية والشبكات النسائية تمثل شريكاً استراتيجياً رئيسياً في جميع مبادرات الصندوق، تنشأ شراكات مع المنظمات الدينية ومع شبكات وتحالفات لمنظمات غير حكومية أخرى تعنى

بقضايا معينة، والمؤسسات الأكاديمية. كما أحرز تقدم في التعاون مع نخبة من الشركاء في القطاع الخاص. ويتابع الصندوق مدى مساهمة هذه الشراكات، كتلك الموضحة في الفرع باء الوارد أعلاه، في توفير فرص موسعة ومستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦٣ - وأثبت تعزيز الدعم التقني الذي يقدمه الصندوق وتأثيره في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كونه استراتيجية أساسية في تحسين الاستجابة الشاملة للأمم المتحدة تجاه الالتزامات الوطنية بإدماج الشواغل المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج. واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٥٩/٢٥٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بخصوص الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين والتي يرأسها الصندوق. وتهدف فرقة العمل إلى تنسيق ودعم عمل يتسم بالمزيد من الثبات والاتساق فيما بين أعضاء المجموعة بخصوص تعميم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء من خلال آليات إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري.

٦٤ - هذا وتستمر الشراكة الاستراتيجية بين الصندوق ومنظمات الأمم المتحدة في التحسن والنمو. وكان تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجالاً رئيسياً للعمل خلال عام ٢٠٠٤؛ وتضمن ذلك تعاوناً محسناً مع المراكز الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحديد مجالات مختارة، من بينها العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق العدالة بين الجنسين في عمليات إعادة الإعمار بمرحلة ما بعد الصراع والمشاركة السياسية للمرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي يمكن أن يقدم فيها الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً مساعدة أفضل تنسيقاً وأكثر اتساقاً للبلدان. ويظل صندوق الأمم المتحدة للسكان شريكاً منتظماً في الأنشطة التي يجري تنفيذها في جميع المناطق، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس في أمريكا اللاتينية، وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع في جميع أرجاء العالم، وتلك التي تتناول الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا وجنوب آسيا. وتتواصل الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ بما في ذلك من خلال مشاركة الصندوق في التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز، كما تنمو الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لاسيما فيما يتعلق بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني، حيث تجمع ما بين العمل المعني باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة دعماً للإجراء الثاني من جدول أعمال الأمين العام المعني بإحداث المزيد من التغيير من أجل تعزيز الأمم المتحدة (انظر A/57/387).

٦٥ - ويستمر نطاق علاقات العمل مع البنك الدولي في الاتساع مع وجود أمثلة ملموسة في ١٢ بلداً، ومن بينها الأنشطة التي تجمع بين المنظور الجنساني لعمليات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني وأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى. وتوجد الشراكة الجديدة نسبياً مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في جنوب آسيا وبلدان غرب أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية والشراكة التي يزداد نطاقها اتساعاً مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، فرصا لتعزيز التنسيق فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية للفقر في المناطق الريفية.

٤ - الهدف ٤: مواءمة الممارسات والسياسات الإدارية والمتعلقة بالموارد البشرية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بما يعكس التزامه بالتفوق والتمكين وإعمال الحقوق

٦٦ - في تنسيق ممارسات وسياسات الصندوق المتعلقة بالإدارة والموارد البشرية، يجري التركيز على ثلاثة مجالات: تقديم المزيد من الإيضاح عن المبادئ التوجيهية التنفيذية المشتركة بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإدارة مالية أكثر فعالية وكفاءة مع بدء تشغيل نظام أطلس لتخطيط الموارد في المؤسسة؛ وتقديم الموارد المالية في عام ٢٠٠٤.

٦٧ - وقد وقع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على المبادئ التوجيهية المنقحة الخاصة بالعلاقة التنفيذية بينهما في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وجرى التوقيع على تفويض السلطة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويفرق الاتفاق بين الرقابة والخدمات التي سيقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل عمليات الصندوق، موضحاً بذلك مجالات المسؤولية. ويمنح ذلك الصندوق السلطة الملائمة للإشراف على أعماله، وسيعجل بتنفيذ المعاملات الإدارية والمعاملات المتصلة بالموارد البشرية والمعاملات المالية تمشياً مع مبادئ الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٦٨ - استثمر الصندوق بشكل كبير في بدء تشغيل نظام أطلس في عام ٢٠٠٤. وسيستمر في العمل على بناء قدرات الموظفين وتطوير النُظم حتى يثمر الاستثمار في نظام أطلس عن تنفيذ فعال من حيث التكلفة وحسن التوقيت والمتسق للمساعدة الإنمائية. وستؤدي المعلومات الآنية التي يوفرها النظام إلى إدارة أكثر فعالية وكفاءة ولامركزية للموارد.

٥ - الهدف ٥: (أ) وجود قاعدة موارد أكبر وأكثر تنوعاً وموثوقية يدعم قدرة الصندوق على استغلال الفرص والوفاء بالالتزامات

٦٩ - حقق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام ٢٠٠٤ قاعدة موارد أكبر وأكثر تنوعاً. وزادت الموارد غير الأساسية بأكثر من الضعف، في حين نمت الموارد الأساسية بسرعة أقل بكثير. وثمة حاجة الآن إلى زيادة الموارد الأساسية بشكل كبير مع ازدياد التركيز على التنفيذ والمساءلة الذي برز في استعراض السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين. ويقدم الجدول التالي مقارنة ما بين توقعات الصندوق الواردة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٤ والإيرادات المتوقعة للعام:

	المتوقعة ٢٠٠٤[أ]	الفعلية ٢٠٠٤[أ]	الفعلية ٢٠٠٣[أ]
الأموال الأساسية	٢٤,٢	٢٣,٢	٢١,٧
الأموال غير الأساسية	١٤,٠	٢٥,٥	١٢,٣
أموال متنوعة	١,٩	١,٦	٢,٠
المجموع	**٤٠,١**	**٥٠,٣**	**٣٦,٠**

(أ) بملايين دولارات الولايات المتحدة.

٧٠ - تجاوز الصندوق توقعاته لعام ٢٠٠٤ بحوالي ١٠ ملايين دولار، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الزيادات في تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية. كما ارتفع مجموع الأموال بما يزيد على ١٤ مليون دولار (أو حوالي ٤٣ في المائة) بالمقارنة مع مساهمات عام ٢٠٠٣.

٧١ - وبينما لم يتحقق المستوى المتوقع بالنسبة للأموال الأساسية، إلا أنها زادت من ٢١,٧ مليون في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣,٢ مليون في عام ٢٠٠٤. وبينما قدمت الوكالات الثنائية الجزء الأكبر من الأموال الأساسية وغير الأساسية، يشهد الصندوق أيضا نتائج من جانب الشراكات بين مكاتب البرامج الإقليمية والقطاع الخاص، ومنها الشراكة مع مؤسسة أنظمة سيسكو في الدول العربية ومع أفون وفول جاز (Avon and Full Jazz) في البرازيل وكذلك من مؤسسات خاصة.

دال - التحديات والأولويات المستقبلية

٧٢ - ينبثق تقييم إنجازات الصندوق والتحديات التي يواجهها والثغرات في تنفيذه لإطاره التمويلي المتعدد السنوات، من تقارير تقييمات البرامج والمشاريع والمشاورات مع أصحاب المصلحة والتوجيه وردود الفعل التي يتلقاها الصندوق من لجنته الاستشارية. وفي عام

٢٠٠٤، طلبت اللجنة الاستشارية إجراء تقييم مستقل للصندوق (A/60/62-E/2005/10) ألقى الضوء على الفرص الضائعة نتيجة الفشل في تعزيز موقفه وموارده. وفي دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٥، قدمت اللجنة الاستشارية مشورتها إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص زيادة تعزيز الصندوق. وفي رده على اللجنة الاستشارية، شجع المدير على مناقشة التوصيات المقدمة من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدمت اللجنة بياناً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تلفت فيه الانتباه إلى التوصيات للأجل القصير وهي: (أ) معالجة العجز في حالة الصندوق حتى يتمكن من تقديم خبرات وقيادة متواصلتين في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في نفس دوائر اتخاذ القرار المشمولة بولايته، وذلك من أجل التأثير من خلال رفع درجة مديره التنفيذي إلى درجة أمين عام مساعد؛ (ب) تخصيص مسؤوليات قيادة تنسيقية وتقنية واضحة للصندوق، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل دعم تحقيق المساواة بين الجنسين في العمليات الميدانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتقييمات القطرية الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر بالإضافة إلى الموارد الملائمة لتحمل تلك المسؤوليات؛ (ج) تمويل الإطار التمويلي المتعدد السنوات الخاص بالصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بشكل كامل.

فعالية التنمية

٧٣ - على الرغم من أهمية فرص تعميم منظور تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التنسيق وآليات وضع السياسات من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، والنهج القطاعية، لا يزال الصندوق في حاجة إلى تعزيز قدرته ونطاقه من أجل ممارسة التأثير ورصد أثر تلك السياسات على تحقيق المساواة بين الجنسين. كما أن الصندوق بحاجة إلى أن يعزز استثماراته في مجال دعم شبكات المعرفة والعمل التي بإمكانها العمل بتوقيت مناسب والتفاعل مع كل مرحلة من مراحل تلك العمليات، انطلاقاً من الصياغة إلى التنفيذ والتقييم، لضمان مراعاة اعتبارات تحقيق المساواة بين الجنسين على مر الدورة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تطبيق كل الأطر المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج العمل، بصورة متسقة؛ لاسيما في سياق فعالية المعونات. وسيعزز الصندوق متابعة عمله بشأن المسار نحو تحقيق المساواة بين الجنسين[٣]، وسيدعم الحكومات والمجتمع المدني في مجال بناء القدرات من أجل إدارة هذه الالتزامات بصورة متكاملة.

٧٤ - وقد أثمرت المشاركة المتزايدة للصندوق في وضع البرامج المتصلة بالسلم والأمن واستجابات للاحتياجات الملحة. وهناك حاجة إلى أن تكون استجابة الصندوق في الوقت المناسب وبصورة فعالة، خاصة وأن مجال فرص ضمان العدالة بين الجنسين في إطار إعادة الإعمار بمرحلة ما بعد الصراع سرعان ما ينغلق. وبعد مؤتمر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعني بالعدل بين الجنسين في حالات ما بعد الصراع، يعمل الصندوق بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين لوضع آلية للاستجابة السريعة تقدم دعماً أفضل للبلدان وللمجتمع الدولي. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى عدم كفاية الإجراءات المتخذة في التصدي للعنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع وما بعد الصراع، يعزز الصندوق أعماله للدعوة المشتركة ما بين الوكالات وشراكاته من أجل دعم استجابة منسقة للعنف القائم على أساس الجنس تستخدم المزايا النسبية لكل من المنظمات.

الفعالية التنظيمية

٧٥ - يوحي كل من الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والتقييمات الداخلية بأن هناك حاجة إلى تعزيز التقييم في منظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما في ذلك بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويخطط الصندوق لتعزيز قدرته على التقييم في فترة الإبلاغ المقبلة من أجل تحسين وسائل الإعلام الداخلي، وبناء قدرات الشركاء، و القيام بصورة أكثر فعالية بنشر الدروس المستفادة من المبادرات الحفازة التي يدعمها في جميع أنحاء العالم.

٧٦ - ويتفق التوسع في دعم الكيانات التي توفر الخبرة التقنية فيما يتصل بتحقيق المساواة بين الجنسين مع الرسالة التي تتضح من الفقرة ٨٩ من قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ والتي دعت فيها الجمعية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاستفادة من الخبرة التقنية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، ومن استعراض السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين، للتركيز بصورة أكثر تشديداً على التنفيذ والمساءلة؛ ويوضح الالتزام المطلوب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا - التوصيات

٧٧ - تقوم اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المتألفة من خمس دول أعضاء (الأردن، وسلوفينيا، وكندا، والمكسيك، والنيجر) عينها رئيس الجمعية العامة، بتقديم توصيات أساسية للصندوق في كل سنة، وأصدرت اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين التوصيات التالية:

الفعالية الإنمائية

١ - تشجع اللجنة الاستشارية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أن يبلغ اللجنة بشكل سنوي بكيفية استخدامه لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفها أساساً لوضع البرامج.

٢ - وبالنظر إلى استعراض السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين المقبل، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض السنوات الخمس لإعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، تشجع اللجنة الاستشارية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال عمليات الاستعراض هذه وفي الوثائق الختامية.

٣ - واللجنة الاستشارية، إذ تقر بمساهمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في جهد الإصلاح الجاري للأمم المتحدة، توصي بأن يواصل الصندوق مشاركته في جميع هذه العمليات، بما في ذلك المناقشات بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (انظر A/59/565). وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة الاستشارية الصندوق على توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى التقييم التنظيمي؛ وعلى الاستمرار ، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، في تشجيع تعزيز البناء الجنساني لمنظومة الأمم المتحدة.

٤ - وتطلب اللجنة الاستشارية من الصندوق أن يعمل بشكل وثيق مع مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحديد خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المعني بالاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وأن يكفل مساهمة خبراته التقنية في تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إدماج التحليل الجنساني في العمليات المتعلقة بورقات استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك في العمليات الخاصة بالتقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٥ - وترحب اللجنة الاستشارية بالاستراتيجية الجديدة المقترحة للصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة؛ كما ترحب بأن الإجراءات والاستثمارات في مجال القضاء على العنف ضد المرأة معترف بها بوصفها مكسبا سريعا للتنمية في تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنون: الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية[٤]؛وتشجع الصندوق على توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى الحاجة لتجديد تمويل الصندوق الاستئماني.

الفعالية التنظيمية

٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى جهد الصندوق المتواصل لوضع الصيغة النهائية لإطار التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، بغية وضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتحث الصندوق على الانتهاء من هذه الجهود.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير، التقرير المعني بتنفيذ العام الأول من الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وتعرب عن رضاها بتركيزه على النتائج. كما تشجع المانحين الحاليين والمحتملين على تكريس حصة اكبر من مساهماتهم للموارد العادية للصندوق وعلى الالتزام بالتمويل المتعدد السنوات. وتشجع اللجنة الاستشارية الصندوق على التواصل مع جميع الدول الأعضاء بهذا الخصوص، بما في ذلك من خلال نداءات خطية موجهة إلى البعثات الدائمة تبرز الاحتياجات ذات الأولوية للصندوق.

٨ - وترحب اللجنة الاستشارية بالمبادئ التوجيهية المنقحة عن العلاقة ما بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتطلع قُدُماً إلى إنشاء لجنة الرقابة وإصدار صك تفويض السلطة.

٩ - وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه يتعين على الصندوق المشاركة في جميع اللجان والأجهزة والاجتماعات الرفيعة المستوى المشتركة بين الإدارات وتلك المشتركة بين الوكالات، ومن بينها اللجنة التنفيذية للسلام والأمن واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

١٠ - وتهنئ اللجنة التنفيذية الصندوق على الزيادة الكبيرة في موارده المتعلقة بتقاسم التكاليف ولتواصله مع القطاع الخاص؛ وتشجعه على السعي قُدُماً في استراتيجيته لتعبئة الموارد للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بما في ذلك من خلال تعزيز أهداف الصندوق ومقاصده.

١١ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن دعمها لالتزام الصندوق بضمان إمكانية التنبؤ وبمعدل إنجاز عال؛ وتوصي بأن يوافق المدير التنفيذي، إلا إذا كانت هناك حاجة لتغيير الصيغة،على تخصيص الأموال الأساسية للبرامج بأسرع وقت ممكن بعد ١ كانون الثاني/يناير. وسيجري استعراض هذه الممارسة عند اجتماع اللجنة الاستشارية. وحيث يأخذ الانتقال من التخصيص إلى الإنفاق الكامل عدة أشهر، فستوصي اللجنة الاستشارية بتسويات إذا تطلب الأمر ذلك.

١٢ - توافق اللجنة على توزيع الصندوق للموارد وفق ما هو مقترح في التقرير المالي.

وفي الختام

١٣ - تطلب اللجنة الاستشارية أن يقدم لها الصندوق تقريراً سنوياً بخصوص الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، يتابع فيه التقدم المحرز وفقاً للنتائج والمؤشرات الأساسية.

١٤ - وتقرر اللجنة الاستشارية عقد اجتماعين آخرين قبل انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥، وقبل الدورة الستين للجمعية العامة لمناقشة مسألة تحديد اللجنة المناسبة للنظر في القرار المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومشروع الميزانية لفترة السنتين والمسائل المعلقة الأخرى.

١٥ - تعرب اللجنة الاستشارية عن شكرها للفريق الاستشاري على تقريره المعنون ''تقييم تنظيمي: ماضي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وحاضره ومستقبله'' (A/60/62-E/2005/10 annex).

١٦ - تعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للصندوق لما يقدمه من دعم مستمر وجهود متواصلة فيما يتعلق بتحقيق العدالة بين الجنسين بعد انعقاد المؤتمر الأول للعدالة بين الجنسين في حالات ما بعد الصراع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

الحواشي

(١) انتهى الاستعراض إلى المناقشات التي عقدتها لجنة مركز المرأة في دورتها التاسعة والأربعين عن مركز المرأة. انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٧ (E/2006/27).

(٢) ينطوي التكرار على نسخ أو اقتباس مبادرة يدعمها الصندوق. ويتم الارتقاء أو إضفاء الطابع المؤسسي عندما تقوم منظمة أخرى إما بتوسيع نطاق المبادرة لتشمل عددا أكبر من المواقع (مثل أسلوب المشورة الذي تنتهجه كل ولاية من ولايات بلد ما) أو تدمجها وترصد لها ميزانية في العمليات القائمة (مثل جعل مادة تدريبية تجريبية جزءا ثابتا في منهج دراسي جامعي).

(٣) لي والدورف، المسار نحو تحقيق المساواة بين الجنسين: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بيجين والأهداف الإنمائية للألفية (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نيويورك، ٢٠٠٤).

(٤) الإطار ٥-١، التوصية السادسة عشرة. يمكن الاطلاع على التقرير، الذي نشرته إيرثسكان لأول مرة (لندن وستيرلينج، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٥)، في: http://www.unmillenniumproject.org.